قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

ذهبت السكرة فأين الفكرة؟

نشوة الحكومة العراقية بما اعتبرته نجاحاً للقمة لم تستمرّ طويلاً، رغم أن الإعلان عن هذا "النجاح" سيستمرّ إعلامياً، فقد تسربتْ أنباء عن وجود تعميم من مكتب رئاسة الوزراء إلى "الإعلام الرسميّ" بضرورة الاستمرار في الاحتفاء بالقمّة "الناجحة" حتى يوم التاسع من نيسان الجاري الذي سيتمّ الشروع فيه بالكلام أياماً طوالاً عن قدرة وحنكة المفاوض العراقيّ الذي طرد المحتل، إلى أن يجدوا مناسبة أخرى لتمجيد الحكومة ،المناسبات كثيرة، و"الإعلاميون" جاهزون ورهن الإشارة والحكومة سخيّة.

لكنّ المالكيّ نفسه يدرك الآن أن ما كان نجاحاً له ولحكومته قد بدأ يتسرّب من بين يديه، عدم القدرة على عقد اجتماع الكتل السياسيّة، المشكلة المتفاقمة مع التحالف الكردستاني، سفر الهاشميّ إلى الدوحة والرياض واستقباله كنائب لرئيس الجمهورية، اشتداد الأزمة بينه وبين السعودية وقطر، ورغبة هاتين الدولتين في إيقاف آثار نجاح المالكيّ النسبيّ، ينضاف إلى ذلك كله الحملة الإعلامية القويّة التي تشنها هاتان الدولتان على المالكيّ منذ أيام.

هذا كله وسواه عجّل بنهاية نشوة القمّة، والسيّد المالكي نفسه شحذ بيديه سيوف أعدائه دون أن يدري، فحديثه عن استحالة سقوط نظام الأسد، كما حديثه عن شروطه الصعبة للقاء العراقية وتصريحات الشهرستاني المستفزة لكتل أخرى، أسهمتْ بتوتّر المناخ السياسيّ عراقياً وعربياً.

لعلّ هذه تكون هي إستراتيجية السيّد رئيس الوزراء الذي ربما يكون قد استمدّها من الحكمة القائلة "إذا هبتَ أمراً فقعْ فيه" فهو يؤجل ملفاته ليفتحها فجأة دفعة واحدة باحثاً عن مخرج واحد يصلح ليكون حلاً لها جميعاً.

نجح فيها مراراً، فلم لا ينجح هذه المرة، فهي قد تكون وصفته المجرّبة وقد تكون هذه الإستراتيجية هي سمة العهد المالكيّ، لم لا؟

لكنّ معضلات المالكي هذه المرة معقدة: الهاشميّ المطلوب للقضاء يتجوّل بحريّة في عواصم لا تكنّ كثير الودّ لرئيس وزرائنا، وحين طلبت الحكومة من الدوحة تسليم الهاشمي لها "وهو طلب غير منطقيّ فعلاً لأن الهاشمي كان في أراضٍ عراقية قبل أيام" كان ردّ وزير خارجية قطر مفحماً "الأعراف الدبلوماسية ومنصب الهاشمي يمنعان قطر من فعل مثل هذا العمل".

والتوتّر مع التحالف الكردستاني سيكون أكثر تأثيراً من توتّر علاقات "العراقية. القانون" الحليفين اللدودين، ورهان المالكيّ على صمود بشار الأسد رهان محفوف بالمخاطر فهو يجازف في جعل نفسه مصطفاً مع إيران وروسيا بوصفهما محامين للشيطان، إذا انجلتْ غبرة الأحداث في دمشق عن سقوط نظام البعث، سقوطاً سيكون له دويّ هائل.

العواصم التي تتربص بالعراق ولا تريد له استقراراً، يسعفها أداء الحكومة العراقية في نيل مبتغاها وتحقيق أمانيها، فلا الحكومة قادرة على ترتيب البيت العراقيّ ولا هي قادرة على نزع فتائل الأزمات مع الجيران والتحاور معهم، ولا رئيس الحكومة يريد أن يغيّر من إستراتيجيته القاضية بفتح عدة جبهات في آن واحد.

انتهت القمة ، ذهبت السكرة ومع ذلك لم تأت الفكرة.

"قانون حقوق الصحفيين" لا يحقّق الأمن الوظيفي للصحفيّ

من اجل قانون يمنع تكرار هذا المشهد

عدي حاتم

لم يكتف ما يسمى بـ" قانون حقوق الصحفيين " بتفعيل وشرعنة ٥ قوانين موروثة فضلا عن الأمر ١٤ للحاكم المدني بول بريمر التي بمجملها تعيد تدجين العمل الإعلامي وتخنق حتى الموت أي مساحة لحرية الصحافة فقط، بل انه لم يحقق أي أمن وظيفي للصحفي ،وكل ما فعله هذا القانون هو تضييع حقوق الصحفيين التي كفلها الدستور والقوانين الأخرى لجميع المواطنين. وسأسلط الضوء هنا على ٥ مواد من مواد القانون الـ ١٩ ، التي يعتقد البعض بأنها وفرت له امتيازات أو ضمنت له بعض الحقوق وهي في الحقيقة ضيعت حقوقه وشرعنت اضطهاده وقمعه وسلبته حرية ممارسة مهنته ، فالمادة الـ"١٠" أولا، نصت على انه " لا يجوز استجواب الصحفي أو التحقيق معه عن جريمة منسوبة إليه مرتبطة بممارسة عمله الصحفي إلا بقرار قضائي" ، وهذا النص معيب لأن جميع الاستجوابات يجب ألا تتم إلا بقرار قضائي ، كما انه لا يمنح أي حماية أو حصانة لأن مسألة الحصول على إذن قضائي غاية في السهولة لاسيما في ظل تفعيل ٥ قوانين موروثة من الحقبة السابقة ، وما يجب أن يطرح هو ما الواجب فعله من قبل نقابة الصحفيين أو المؤسسة التي يعمل فيها الصحفي في حالة تعرضه للاستجواب أو المسألة أو حتى الاعتقال بسبب عمله ، الملاحظ أن المادة ذاته في الفقرة "ثالثا" مكنت نقيب الصحفيين والمؤسسة الإعلامية من التنصل من أي مسؤولية لأنها تقول إن " لنقيب الصحفيين أو رئيس المؤسسة التي يعمل بها الصحفي أو من يخولانه حضور استجوابه أو التحقيق الابتدائي معه أو محاكمته"، وهذا لا يعدو كونه ضحكا على الذقون ، ويعكس جهلا كبيرا للمؤسسة التشريعية المتمثلة في مجلس النواب العراقي لأن حضور التحقيق أو المحاكمات مكفول لأي شخص بموجب نص المادة ١٥٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ، كما انه غير ملزم سواء لنقابة الصحفيين أو المؤسسة الإعلامية في حماية الصحفي، وكان الأجدر هو أن يلزم القانون النقابة و المؤسسة الإعلامية بالحماية القانونية للصحفي من قبيل تحميلها أتعاب المحاماة و الاستمرار في دفع راتبه خلال فترة الاستجواب أو الاعتقال ، وعلى الرغم من أن الحضور لا قيمة له ومع ذلك فإن المادة تجعل الخيار لهم في الحضور من عدمه لأنها قالت "لـ" واللام هنا للتخيير وليس الفرض . أما المادة "١١" ثانيا وثالثا من القانون فإنها حددت نسبة العجز بين "٣٠-٥٠" بالمئة للصحفيين حتى يمكنهم من الحصول على العلاج أو التعويض أو الراتب التقاعدي ،وهذا النص يتقاطع مع " قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩" الذي يحدد نسبة العجز بـ"١" بالمئة ويحرم الصحفي من الاستفادة منه ، وبذلك لم يفعل ما يطلق عليه جزافا بـ"قانون حقوق الصحفيين " شيئا سوى رفع نسبة العجز إلى مستوى مبالغ فيه لا يتوافق مع أية معايير إنسانية ، فيما أن فئات المجتمع الأخرى بإمكانها المطالبة بالتعويض أو العلاج في حالة تعرضها لأدنى إصابة . واستمر القانون في الحشو التشريعي غير المبرر وغير المستساغ إذ ذكرت المادة "١٢" منه أن على الدولة توفير العلاج المجاني للصحفي ، وهذا نص لا قيمة ولا داعي له لاسيما وان العلاج المجاني مكفول دستوريا في المادتين ٣٠ و٣١ منه ، وكان الأجدر به وضع أحكام لتنفيذ تلك المادتين الدستوريتين وليس تكرار نصهما . وتعامل هذا القانون مع الصحفي والإعلامي وكأنه صبي غير مميز ومعدوم الإرادة وغير مؤهل لإدارة أموره أو اتخاذ قراراته لأنه سلبه حتى حقه الفطري والإنساني في حرية التعاقد ، وجعل جهة أخرى هي الوصية عليه في هذا الأمر ، فالمادة "١٣" منه تنص على "إلزام الجهات الإعلامية المحلية و الأجنبية العاملة في جمهورية العراق بإبرام عقود عمل مع الصحفيين وفق نموذج تعده نقابة الصحفيين في المركز أو الأقاليم" ، ومن غير الصحيح بل انه تجاوز على حرية وكرامة الصحفي أن تضع النقابة نموذجاً موحداً للعقود التي تبرم مع الصحفيين كون ذلك يمس بحرية التعاقد التي كفلها الدستور والقانون المدني ويحد من إمكانية التفاوض التعاقدي بين المؤسسة والصحفي ، وهذا اعتداء على حرية الصحفي وخرق دستوري واضح ، وهذا النص ليس إلا سلباً لحرية الصحفي ولم يمنحه أي حماية لأن المادة "١٤" من القانون تنص على انه " لا يجوز فصل الصحفي تعسفياً وبخلافه يستطيع المطالبة بالتعويض وفق أحكام قانون العمل النافذ" ، وهو قانون العمل المشرع سنة ١٩٨١ وهذا النص لا يكفل أي حماية للصحفي بل يتيح للمؤسسة الإعلامية أن تنهي عقده بلا سبب والتملص من التزاماتها، ولا يتضمن القانون أي حماية سوى إحالة الصحفي إلى قانون العمل مثله مثل أي عامل بناء أو عامل مطعم (مع جل الاحترام لجميع المهن) من دون أن ينص على معاقبة المؤسسة المتعسفة أو يفرض عليها أية التزامات مثل دفع رواتب لسنة كما هو معمول في الدول الديمقراطية ، والنص ليس إلا شرعنة جديدة للتعدي على حقوق الصحفيين، لذلك فإن "قانون حقوق الصحفيين " هو ليس إلا حماية للمؤسسة الحكومية والرسمية من الصحفيين وتضييع لحقوقهم ،هذا القانون الذي ليس له مثيل إلا في الدول الشمولية الاستبدادية التي لا نتمنى أن يكون العراق قد وضع قدمه الأولى في الشروع ببنائها لاسيما وان الفارق بين الدكتاتورية والديمقراطية ليس في الجانب التمثيلي أي الانتخابات وإنما في حرية التعبير والرقابة الجماهيرية والتدفق الحر للمعلومات إلى الجماهير وهذه جميعا تواجه خطر المصادرة وإعادة فرض الرقابة بمجرد الشروع بتطبيق وتنفيذ بنود "قانون حقوق الصحفيين " سيئ الصيت والصياغة ، والإصرار على إبقائه أو تفعيل بنوده سيكون بمثابة الإعلان من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية بالشروع بإعادة إنتاج دولة دكتاتورية مرة أخرى.

القانون لا يكفل حماية للصحفي بل يتيح للمؤسسة الإعلامية أن تنهي عقده بلا سبب وتتملص من التزاماتها، ولا يتضمن معاقبة المؤسسة المتعسفة أو يفرض عليها أية التزامات مثل دفع رواتب لسنة كما هو معمول في الدول الديمقراطية.

قمّة بغداد من وجهة نظر شخصيّة

سليمة قاسم

أغلب أحاديثنا كانت تدور- ونحن ننتظرعقد القمة- حول الزحام والانفجارات وتردي الوضع الأمني، وهي أمور ليست جديدة، أما كلمة القمة فقد ترددت آلاف المرات من على شاشات القنوات الفضائية وعلى لسان سائقي السيارات وحتى بائعي الفواكه والخضراوات حين يعللون ارتفاع أسعار بضائعهم..

أما نهارعقد القمة فقد كان قاسيا بكل ما للكلمة من معنى، لم تتأت قسوته من حظر التجوال غير المعلن ولا من خطوط الاتصال التي انقطعت ونفي الحكومة مسؤوليتها عن انقطاعها ، ولا من تراكمات الأيام التي سبقت عقدها وما خلفته من ضحايا حصدت المفخخات أرواحهم، بل من معرفتنا المسبقة بما ستخرج به القمة من توصيات ستظل حبرا على ورق، تلك القسوة ضاعفتها قنواتنا الفضائية المحلية التي نقلت حدث القمة نقلا حيا ومباشرا، أعاد إلى الذاكرة ما كان يفعله الطاغية حين كان يحتل شاشة القناة الوحيدة في البلاد ليتحدث ساعات طوالاً عن بطولاته وعنترياته التي ما أنزل الله بها من سلطان .

أما على الصعيد العائلي فقد تباينت ردود الأفعال حول عقد القمة، ابني الصغير بسنواته التسع سألني متذمرا بعد أن عجز عن إيجاد قناة لا تظهر فيها التغطية الحية للقمة "ماما شنو يعني قمة؟"

احترت كثيرا في اختيار جواب مناسب يلخّص تاريخ القمة ،أجبته أن الرؤساء العرب يجتمعون في دولة واحدة، ويبدو انه اكتفى بهذا الجواب وحسنا فعل وإلا كنت سأضطر إلى إخباره أنهم يجتمعون ليلقوا خطبا عصماء قبل أن يعودوا إلى ديارهم .

أما ابني المراهق فكان متحمسا لعقد القمة ونجحت كلمات الرؤساء والقادة العرب في جذب انتباهه إذ لم يألفها سابقا كما اعتدنا نحن فما زالت جديدة على مسامعه، أما من جانبي فلم أحاول التقليل من حماسته تلك فالزمن كفيل بتعليمه الكثير.

ونحن نتابع أحداث القمة التي تعد الأضخم إنفاقا في تاريخ القمم إذ تقدر المبالغ التي أنفقت فيها حوالي مليار دولار، برزت فيها تناقضات عدة ، فأي من رؤساء الوفود لم يشر إلى التجربة الديمقراطية التي شهدها البلد بعد سقوط النظام، فيما تحدث البعض الآخر منهم عن الأنظمة الاستبدادية التي تم إسقاطها في بلدانهم مثل تونس ومصر وليبيا مع وجود ممثلين لأنظمة عربية أخرى تحكم بلدانها بطريقة الوراثة ، ورغم أن احد الرؤساء العرب تلاحقه المحكمة الدولية كمجرم حرب لارتكابه جرائم إبادة ضد أبناء شعبه، لكن كل ذلك لم يمنعه من الحديث عن معاناة شعبه ومحاولاته التخفيف منها.

وقد أجمع معظم المتحدثين عن رفضهم التدخل الأجنبي في سوريا وسائر الدول العربية،رغم أن بعض الأنظمة التي تحكم بلدانها اليوم كان التدخل العسكري سببا في مجيئها للسلطة ، أما نشوة الحكومة بالقمة فقد عكرها مؤتمر أصدقاء سوريا الذي عقد في اسطنبول بعد أيام قلائل من انتهاء قمة بغداد، وقد يكون ذلك من ثمار عقدها التي جنيناها بسرعة غير متوقعة !

قمة بغداد وعطلتها التاريخية أجبرتنا على تحمل الكثير من المصاعب والآلام، وهي قابلة للزيادة،لا سيما وان حكومتنا أبدت استعدادها لتضييف مؤتمر الدول الإسلامية، لا لشيء إلا لإزالة شكوك أبدتها دول عربية تجاه قمة بغداد، حينها قد تكسر الأرقام القياسية التي حققتها قمة بغداد في عطلتها الرسمية وإنفاقها الضخم وشوارعها التي تحولت إلى ثكنة عسكرية ،وكلّ قمّة وأنتم بخير.

استعداداً لعقد القمة فاجأتنا الحكومة بقرارها إعطاء عطلة رسمية لمدة عشرة أيام ،وقد شملت الموظفين والعاملين بأجور يومية على حد سواء. عطلة القمة كانت عطلة استثنائية بكل المقاييس، ليس من وجهة نظر الحكومة فقط ، فهي أطول عطلة رسمية في تاريخ العراق أولاً، وكانت أشبه بحجز إجباري ثانياً. فالإجراءات الأمنية المكثفة، وإقامة سيطرات جديدة والانتشار الكبير للجيش في الشارع، وما سببه كل ذلك من زحامات خانقة جعل من مجرد تفكيرنا بالخروج للتنزه أو زيارة الأقارب ضربا من الجنون في ظل تلك الأجواء التي أعطتنا دفعة كبيرة من الإحساس بالعجز والاختناق، عكس شعوب العالم المتحضرة التي تقضي العطل بهدوء وسكينة ولا يشغلها سوى الإبداع والتطور في خدمة بلدانهم التي وفرت لهم استقرارا سياسيا واقتصاديا نفتقده نحن .

شوارع بغداد مهجورة ايام القمة

محاصرة رأس المال الاجتماعي

علي حسين عبيد

هناك علاقة صراع وتضاد بين النظم السياسية المركزية وبين القيم المجتمعية، ومن بين أهم هذه القيم، الثقة المتبادلة بين الجميع، أفراداً ومؤسسات، والمكانة المعنوية العالية للفرد، وكلما ازدادت شراسة النظام السياسي وتركّزت سلطاته في بؤرة واحدة، ازدادت الحرب على القيم المجتمعية التي يزداد بغيابها التصدّع العلاقاتي، ويتنامى بين عموم مؤسسات ومكونات المجتمع وأفراده، لذلك تسعى الأنظمة الشمولية إلى محاصرة رأس المال الاجتماعي لتحد من قدراته وتأثيراته على السلطة، الأمر الذي يقود بدوره إلى مساوئ اقتصادية كبيرة، لأن غياب الثقة المجتمعية على سبيل المثال، سبب كاف لتردي العلاقات والإنتاج معا، لذلك لا يصح أن يكون الهدف من قوة الاقتصاد الوطني لبلد ما هدفا لتكديس الثروة، مع غياب الاهتمام بتنمية رأس المال الاجتماعي من خلال تطوير منظومة القيم الاجتماعية.

يقول فوكوياما في كتابه "الثقة: الفضائل الاجتماعية وخلق الرخاء. عندما ندرك أن الحياة الاقتصادية لا تهدف إلى تجميع أكبر دور ممكن من الثروات المادية فحسب بل تهدف أيضاً إلى تحقيق الاعتراف بالقيمة والمكانة المعنوية للأفراد والممتلكات على حد سواء، تتضح لدينا علاقات التكامل والتكافل بين الرأسمالية والديموقراطية الليبرالية ". هكذا تتداخل العلاقة بين الفعل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، إلى الحد الذي يصعب معه الفصل بين هذه الأطراف الثلاثة، وتحييد التأثير المتبادَل بينها.

في المجتمع العراقي هناك حصيلة واضحة وقوية لفقدان قيمة الثقة، وهناك تدمير متواصل لمكانة الفرد المعنوية، قامت بها أنظمة مركزية بأقسى أشكال التعسف لكي تحافظ على عروشها من الانهيار، ولم يشفع لبعضها الشروع في البناء الاقتصادي الذي كان يتحسن ويقوى أحيانا في مقاطع زمنية محدودة، فقد كان هذه النمو الاقتصادي يركّز على هذا الجانب فحسب، في حين تُنتهَك شخصية الإنسان وتحاصر المؤسسات الاجتماعية بكل أنواعها، خوفا من تأثيرها على مركزية السلطة، لذلك فإن غياب الثقة في التعاملات المجتمعية المختلفة أدى إلى تبديد متواصل لرأس المال الاجتماعي، والسبب دائما الأنظمة المركزية، يقول فوكوياما في كتابه نفسه: "إن كفاءة المؤسسات السياسية الديموقراطية ليست أقل اعتماداً على الثقة المتبادلة من المؤسسات الاقتصادية، لأن تدني مستويات الثقة في أي مجتمع يتطلب بالضرورة وجود حكومات أكثر فضولاً وتدخلاً في حياة الأفراد، وأكثر ميلاً لسن القوانين المحددة التي تنظم العلاقات الاجتماعية".

وطالما أن الانظمة الفردية أو الأحادية تسعى دائما لمضاعفة وتركيز سلطاتها، فإن النتائج ستبقى وخيمة على منظومة القيم المجتمعية، بسبب سعي الساسة الى حماية منافعهم ومصالحهم، لذلك يقول فوكوياما إن الكثير من الحالات التي تطرق إليها في كتابه هذا تشكل تحذيراً واضحاً من خطر ازدياد مركزية السلطة السياسية وما يترتب عليه من آثار سلبية تضعف أو تدمر المجتمعات المدنية، كما حدث في معظم دول المعسكر الشيوعي سابقاً.

لذا مطلوب أن تُشاع الثقة كقيمة لا يجوز التفريط بها أو التخلي عنها، ليس على مستوى العلاقات الفردية المتبادلة، بل بين عموم المؤسسات التي تتدخل مباشرة في بناء الدولة (الاقتصاد والتعليم والصناعة والزراعة والصحة وما شابه)، ولابد أن نسعى لضوابط تحد من مركزية السلطة وتدخلها في الحد من فعاليات وأنشطة المجتمع كافة، لأننا أشرنا إلى الخطر الكبير الذي تحدثه السلطة المركزية في تحديدها حركة المجتمع، لذلك ينبهنا فوكوياما في كتابه نفسه إلى أن "كل المجتمعات الأسروية التي تتدنى فيها معدلات الثقة كالصين وفرنسا وجنوب إيطاليا كانت نتاج أنظمة حكم ملكية ومركزية في الماضي، وقد عملت كل تلك الحكومات على الحد من استقلالية المؤسسات الاجتماعية الوسيطة ومنعها من الحصول على سلطات خاصة. على العكس من ذلك، كل المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الثقة، كاليابان وألمانيا، كانت تعيشُ في ظل سلطات سياسية لامركزية نسبياً طول الفترة التي سبقت قيامها في العصر الحديث".